دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية
- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية المسيلة -

من إعداد:

د.أحمد ميلي سمية [1]

جامعة محمد بوضياف المسيلة

soumia.mili@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2018/12/19 **تاريخ القبول: 2018/12/23**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، ومن أجل تحقيق ذلك تم تصميم استبانه وتوزيعها على 06 وكالات بنكية بولاية المسيلة، حيث شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل معرفة دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان، كما تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- تعتمد البنوك التجارية الجزائرية على تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان؛
- للقوائم المالية تأثير على صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية؛
- تعتمد البنوك التجارية الجزائرية عند صنع قرارات منح الائتمان على عدة نسب أهمها: نسب السيولة، نسب الهيكل المالي، وأيضا مقارنة المؤشرات المالية لنشاط الزبون. كما يعتمد صنع قرارات منح الائتمان على الضمانات العينية المقدمة.

وفي الأخير قمنا بتقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال تدريب موظفي الائتمان على إجراء التحليل المالي، والاهتمام بتعيين موظفين أكفاء وذوي خبرة في هذا المجال؛
- تشجيع محللي الائتمان على زيادة الاهتمام بالنسب المالية ذات العلاقة لترشيد قرارات منح الائتمان.

الكلمات المفتاحية: القرار الائتماني، القوائم المالية، التحليل المالي.

Résumé:

Cette étude visait à identifier le rôle de l'analyse des états financiers dans la prise des décisions a accorder des crédits dans les banques commerciales algériennes, et pour réalsié est objctife un questionnaire a été conçu et distribué sur 06 agences bancaires a la wilaya de m'sila, ce questionnaire contient toutes les données requises pour connaître le rôle de l'analyse des états financiers dans la prise de décisions a accordes des crédit, aussi a été utilisé logiciel d'analyse statistique SPSS pour le traitement des données et pour tester les hypothèses. En fin l'étude à révélé une série de résultats, y:

-les banques commerciales algériennes comptent sur l'analyse des états financiers dans la peise des décisions a accorder de crédit;

-les états financiers ont un empacte sur la prise des décisions a accorder des crédits dans les banques commerciales algériennes;

-Les banques commerciales algériennes comptent lorsque la prise des décisions sur l'action de crédit plusieurs rations plus important: les rations de liquidité, les rations de structure financière, et aussi faire le comparisent des indicateures financières de l'activité du clients. Aussi la prise des décisions a accorder des crédits comptent sur garantie founie.

Enfin, nous présentons une série de recommandations, notamment:

-La nécessité d'augmenter l'importence de l'analyse financière, et l'importence de recrutement des personnels compétant et des gens qualifié et experimenté dans ce dommaine;

-l'encouragement de crédit locale pour l'intérit accru pour les rations financieres liées à la rationaliser des décisions d'octroi de crédit.

Mots clés: décision de crédit, les états financiers, l'analyse financière.

[1] د.أحمد ميلي سمية، soumia.mili@yahoo.fr.

مقدمة:

يستند التحليل المالي على استعمال القوائم المالية التي تعتبر من أهم مصادر المعلومات حول طالبي الائتمان، وتظهر هذه القوائم المركز المالي للمؤسسة في نقطة معينة من الزمن، بالإضافة إلى نتائج عملياتها خلال فترة زمنية سابقة، بحيث أنها تتيح لمستخدمي هذه القوائم الوقوف على مستقبل المؤسسة فيما يتعلق بالعائد على الاستثمارات والتوزيعات، وكذا المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية.

لهذا تهتم البنوك بتحليل القوائم المالية التاريخية وإعداد القوائم المالية المستقبلية وتحليلها، والميزانيات النقدية التقديرية، فهي أداة تتوقع المستقبل حيث تمثل نقطة بدء لتخطيط الأعمال التي ستؤثر على الأحداث المستقبلية.

مشكلة الدراسة: يعد تحليل القوائم المالية ذات أهمية بالغة في مختلف المؤسسات لا سيما في البنوك عند قيامهم بمنح الائتمان، إذ تفيد هذه القوائم في تقييم المركز المالي الحالي والمستقبلي للزبون، وعليه يمكن طرح المشكلة المطروحة التالية:

هل للقوائم المالية دور في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية المسيلة؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة التالية:

- ❖ هل تستخدم البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان؟
- ❖ هل تؤثر القوائم المالية على صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة؟

فرضية الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى اختيار الفرضيات التالية:

- ❖ تستخدم البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان بدرجة مرتفعة.
- ❖ استخدام القوائم المالية له تأثير على صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة تعزى للمتغيرات العامة.

أهمية الدراسة: تفيد القوائم المالية المعروضة حسب المعايير المحاسبية في تقييم المركز المالي الحالي والمستقبلي للزبون وتقييم ربحيته، ومدى قدرته على توليد التدفقات النقدية اللازمة لسداد الائتمان، بالإضافة إلى تحديد الخسائر المتوقعة في حالة توقف الزبون عن الدفع، لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور تحليل القوائم المالية في صنع قرار منح الائتمان من قبل البنوك التجارية الجزائرية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ❖ التعرف على أهم أدوات التحليل المالي وخاصة النسب المالية منها التي تستخدمها البنوك؛

- ❖ التعرف على أهمية تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان؛
- ❖ التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية الجزائرية على تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان.

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المشكلة وعرض المعلومات وتحليلها لمعرفة دور تحليل القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها في البنوك التجارية الجزائرية في صنع قرارات منح الائتمان. كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال تحليل الاستبيان باستخدام الأدوات الإحصائية للوصول إلى إجابات.

الدراسات السابقة: على الرغم من الأهمية البالغة للمعلومات التي توفرها القوائم المالية للمساهم في ترشيد قرارات منح الائتمان في البنوك، إلا أننا لم نجد الدراسات الكافية ذات علاقة مباشرة بالموضوع، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

دراسة رائد نافذ خضر بعنوان: مدى استخدام البنوك الأردنية للقوائم المالية المدققة في قرار منح التسهيلات الائتمانية التجارية، 2004

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام القوائم المالية للمقترض التجاري عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك الأردنية والعوامل المؤثرة على مدى استخدام هذه القوائم في القرار الائتماني والأسباب التي تحد من استخدامها في هذا القرار، ومن أجل ذلك قام الباحث بدراسة ميدانية شملت 13 بنكا واستخدم الباحث استبانه تم توزيعها على مسؤولي تسهيلات البنوك ومفتشي البنك المركزي.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية: تلعب القوائم المالية دورا مهما في قرار منح الائتمان من وجهة نظر التسهيلات إلى جانب اعتبارات أخرى تؤخذ في الحسبان، واعتبر مفتشو البنك المركزي أن هذا الدور غير كاف، كما توصل الباحث إلى أن قائمة التدفقات النقدية لها الأهمية الأولى في قرار منح الائتمان تليها قائمتي الدخل والميزانية على التوالي، وقد تبين أن لعناصر شخصية العميل وتوفر الضمانات العينية المناسبة أثرا عكسيا على مدى استخدام القوائم المالية، في حين أن لحجم التسهيل الممنوح أثر طردي على مدى استخدام هذه القوائم.

كما يوصي الباحث بضرورة الاعتماد بدرجة أكبر على القوائم المالية في قرار منح الائتمان لتقليل مخاطره وضرورة أن يتم الاتفاق بين البنوك على عدم النظر في أي طلب تسهيلات تجارية إلا بعد تقديم العملاء لقوائم مالية مدققة وذات مصداقية وضرورة التقليل من الاعتماد على الضمانات العينية في القرار الائتماني.

دراسة رامي هاشم الشنباري بعنوان: التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، 2006[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى اعتماد البنوك على التحليل المالي كأداة لترشيد قرارات الائتمان المصرفي، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتقديم دراسة ميدانية على البنوك العاملة في قطاع غزة حيث شملت 15 بنكا فلسطيني وعربي، منها 8 بنوك فلسطينية و7 بنوك عربية، كما تم توزيع استبانه على 76 موظف وتم استعادة 70 استبانه أي ما نسبته 92%

توصل الباحث في الأخير إلى أن طبيعة عمل البنك ومكان عمل الموظف ليس لها علاقة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي، كما توصل إلى أن ما نسبته 37.1% من موظفي التسهيلات الائتمانية في البنوك لا يطلبون معلومات مالية من العميل، بالإضافة إلى أن القوائم المالية المطلوبة من قبل موظف الائتمان تتمثل في قائمة الدخل، الميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية على الترتيب.

واقترح الباحث بعض التوصيات أهمها: ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان على إجرائه، الاهتمام بتعيين موظفين أكفاء وذو خبرة في أقسام التسهيلات الائتمانية.

دراسة عمار أكرم عمر الطويل بعنوان: مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)، 2008[3]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، ولتحقيق ذلك أجريت دراسة ميدانية على 65 موظف يعملون في البنوك التجارية الوطنية في قطاع غزة وتم استخدام أسلوب المسح الشامل، كما اعتمدت الدراسة على استبانه شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل معرفة مدى الاعتماد على التحليل المالي ومعرفة العوامل التي تسبب التعثر المالي، وتم تحليل البيانات باستخدام التحليل الإحصائي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ينصب استخدام المصارف على التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف واتخاذ القرارات، وتعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي، عدم تركيز المصارف في مجال إعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين في مجال التنبؤ بالتعثر.

من أهم توصيات الدراسة ما يلي: ضرورة قيام المصارف بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي خاصة في مجال التنبؤ بالتعثر، تشجيع الموظفين لتلقي تلك الدورات مع عمل حوافز تشجيعية

للموظفين الذين جدارتهم، العمل على صياغة نموذج تنبؤ بالتعثر المالي يراعي الظروف والمتغيرات في القطاع المصرفي الفلسطيني الذي يمكن من خلاله التنبؤ بالتعثر قبل وقوعه.

دراسة ياسر عبد الحميد حسين الزهر بعنوان: دور التحليل المالي في صنع القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية)، 2009[5]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية اليمنية على استخدام التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر، من أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية على 34 موظف في البنوك التجارية اليمنية وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل، كما اعتمدت الدراسة على استبانه شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل معرفة مدى اعتماد البنوك اليمنية على التحليل المالي لصنع القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر، واعتمدت أيضا على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المعلومات وتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي والأساليب الإحصائية اللازمة.

فقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: تعتمد البنوك التجارية اليمنية على التحليل المالي لصنع القرار الائتماني، بينما تعتمد بشكل أقل على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، كما أن هناك مجموعة من المعوقات أمام قيام البنوك بالتحليل المالي أهمها فقدان الثقة بالقوائم المالية عدم التزام العملاء بمسك قوائم مالية منتظمة.

في الأخير قم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال تدريب موظفي الائتمان على إجراء التحليل المالي، ضرورة قيام البنوك بعقد دورات في مجال التحليل المالي خاصة في مجال التنبؤ بالتعثر وتشجيع الموظفين لتلقي تلك الدورات، يجب الاهتمام الشديد بتعيين موظفين أكفاء وذوي خبرة في أقسام التسهيلات الائتمانية وخصوصا القائمين على التحليل المالي.

دراسة تانيا قادر عبد الرحمان بعنوان: دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي (دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك، 2012[6]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يحتله التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على مستوى المصارف ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تشخيص نقاط الضعف والقوة في تلك القوائم المالية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بدراسة عينة من البنوك الحكومية والتجارية العاملة في مدينة كركوك المتمثلة في 9 بنوك، منها 5 بنوك حكومية والباقي تجارية، أما عينة الدراسة فهم مسؤولي ومخولي منح الائتمان في تلك البنوك المختارة.

قد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: ازدياد أهمية التحليل المالي في تشخيص مجموعة العوامل المؤثرة تأثيرا مباشرا في تشخيص القوائم المالية من حيث ضعفها وقوتها، ووجود علاقة طردية بين الاعتماد على التحليل المالي لهذه القوائم للشركات المقترضة.

أما التوصيات المقترحة فتمثلت في ضرورة تطبيق التحليل المالي على القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرارات الائتمانية، وكذلك تشجيع البنوك عموما والبنوك في مدينة كركوك خصوصا على زيادة الاهتمام بالتحليل المالي بشكل عام مع ضرورة إدخال الموظفين في دورات تدريبية بشكل متواصل وذلك لمواكبة التطورات التي تحدث في مجال عملهم.

I- مفاهيم أساسية حول الائتمان:

يؤخذ قرار منح الائتمان بالرفض أو القبول المشروط لطلبات الائتمان المقدم من زبائن البنك في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب ذلك إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب[8].

1.تعريف الائتمان: هو عبارة عن الأمان أو الثقة التي تتحقق لدى كل من الدائن والمدين[9]. كما يعرف على أنه عملية تسليم نقود أو بضائع أو خدمات الآن مقابل وعد بالدفع في المستقبل[10]. ويعتمد هذا المفهوم على العناصر التالية[11]:

- **الثقة:** هو ما يستلزم قيام البنك بدراسة كافة المقومات الائتمانية للزبون بقصد التحقق من جدارته الائتمانية؛
- **تواجد دين:** أي قيام علاقة مديونية بين دائن ومدين؛
- **تحديد الفائدة على الائتمان:** حيث يعتبر حصول البنك على الفائدة من المقترضين الهدف الرئيسي من قيامه بمنحهم الائتمان؛
- **تحديد الغرض من الائتمان:** أي معرفة ما إذا كان المبلغ سيوجه لتمويل عمليات استثمارية أو لتمويل رأس المال العامل، بالإضافة إلى معرفة النشاط الذي سيتم صرف هذا التمويل فيه؛
- **تحديد الأجل:** أي وجود فاصل زمني بين وقوع الدين والوفاء به؛
- **الضمانات:** هي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة وقوع مخاطر مستقبلية؛
- **الخطر**: الذي يزداد بزيادة الأجل الممنوح للزبون نظرا لتزايد احتمالات تغير الظروف المستقبلية.

2.شروط منح الائتمان: يقصد به القواعد والإجراءات والأساليب التي ستتبع في عملية منح الائتمان للزبون، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي[12]:

- حد الائتمان: يقصد به الحد الأقصى لقيمة الائتمان الذي يمكن أنمه البنك للزبون؛

- ❖ الظروف التي ينبغي فيها مطالبة الزبون بتقديم رهونات لضمان مبلغ الائتمان؛
- ❖ أنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمان؛
- ❖ نسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون التي تتفاوت عادة تبعا لطبيعة الائتمان ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب؛
- ❖ الإجراءات الواجب إتباعها في حالة انخفاض القيمة السوقية للأصل المرهون؛
- ❖ الرصيد التعويضي الذي يمثل الحد الأدنى من الرصيد الذي يجب أن يحتفظ به الزبون في حسابه لدى البنك؛
- ❖ البدائل الأخرى التي يمكن أن يلجأ إليها البنك لضمان مستحقاته.

3.خصائص ومقومات قرار منح الائتمان: يمكن حصر خصائص ومقومات قرار منح الائتمان في العناصر التالية[13]:

1.3.خصائص قرار منح الائتمان: تتمحور هذه الخصائص في النقاط التالية:

- ❖ **السيولة:** يقصد بها إمكانية سداد مبلغ الائتمان كاملا في التاريخ المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها، لذا يتعين على المحلل الائتماني التحقق من ذلك، بالإضافة إلى سلامة استخدام الائتمان في الغرض الممنوح من أجله والتحقق من توافر مصدر واضح للسداد.
- ❖ **الربحية:** إذ يجب الموازنة بين المخاطر المدروسة المصاحبة لقرار منح الائتمان والربحية المتوقعة منه في إطار السياسة الائتمانية العامة للبنك، وتمثل الربحية عامل الأمان لأصحاب حقوق الملكية في البنك، كما يمكن من خلالها مقابلة جميع التكاليف، إلا أنه يجب عدم الانزلاق في اتخاذ قرارات منح الائتمان لا تتوافر فيه الجودة الكاملة بهدف تحقيق الأرقام المستهدفة.
- ❖ **الأمان:** يقصد بها الثقة في أن الأموال المقرضة سيتم سدادها في تاريخ الاستحقاق، ويأتي ذلك من الحرص الشديد على توافر عامل السيولة، ويجب التحقق من توافر الجدارة الائتمانية للزبون.
- ❖ **تنويع المحفظة الائتمانية:** الهدف منها هو تنويع المخاطر بتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة أو قطاع اقتصادي معين... الخ، لأن أية تقلبات غير متوقعة ستؤثر سلبا على المركز المالي للبنك، لهذا فإن التنويع يلعب دورا هاما في توفير درجات أكبر من الأمان حيث يؤدي هذا الأخير إلى تقليل المخاطر المحتملة.
- ❖ **الضمان:** إذ يعتبر خط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنتظرة أو لمواجهة الحالات التي تحيط بها المخاطر بدرجة عالية من حالة عدم التأكد، مع الاعتبار أن خاصية الضمان تأتي في المرتبة الأخيرة

في منظومة قرار منح الائتمان وأن سلامة ودقة التحليلات المالية للتدفقات النقدية واعتبارات الجدارة الائتمانية للزبون هم أساس بناء قرار منح الائتمان.

2.3.مقومات قرار منح الائتمان: يمكن حصر هذه المقومات في الآتي:

- ❖ يمنح الائتمان لصالح الزبون التي تتوافر لديه الجدارة الائتمانية؛
- ❖ يكون الائتمان موجها لغرض واضح ومشروع يتفق مع طبيعة نشاط الزبون، وبما يتفق مع السياسة الائتمانية للبنك؛
- ❖ تناسب قيمة الائتمان مع الغرض الصادر من أجله والمركز المالي والهيكل التمويلي للزبون ؛
- ❖ التأكد من أن السلطة الائتمانية التي تقوم باتخاذ قرار منح الائتمان تتوافر لها المقومات الشخصية والموضوعية اللازمة؛
- ❖ التأكد من مصدر سداد واضح ومحدد ومرتبط مباشرة بغرض استخدام الائتمان، وتحيط به درجات عالية من الثقة والتأكد.

4.مراحل اتخاذ قرار منح الائتمان:يتم اتخاذ قبول أو رفض منح الائتمان في ضوء مجموعة من المراحل والخطوات التي تساهم في ترجيح قرار دون الآخر، لذلك لا تسمح إدارة البنك لإدارة الائتمان بأن تتصرف وفقا لاجتهادها في اتخاذ قرار منح الائتمان أو رفض ذلك، حيث تمر هذه العملية بالمراحل التالية الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): المراحل المتبعة في اتخاذ قرار منح الائتمان

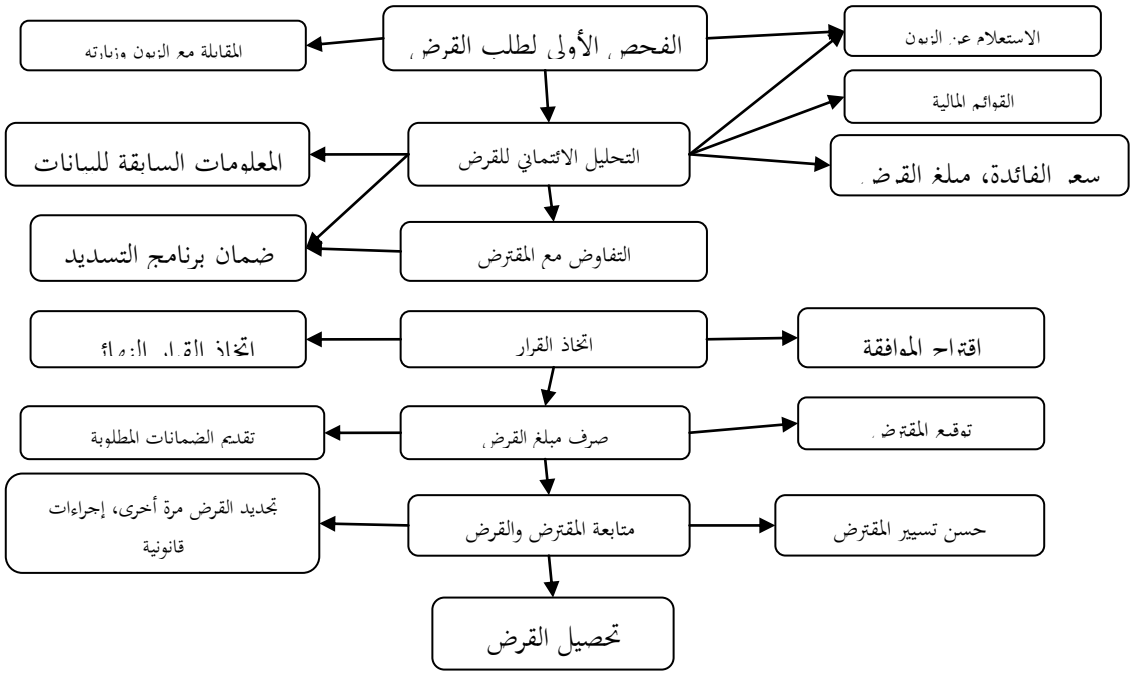

المصدر: محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية (البورصات والبنوك التجارية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 281

1.4.العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان: لكي تكون عملية منح الائتمان أكثر دقة أوجز المحللون الائتمانيين مجموعة من العوامل التي من خلالها يستطيعون الحكم واتخاذ القرار بمنح أو عدم منح الائتمان للزبون، والجدول رقم (01) يوضح ذلك.

الجدول رقم (01): العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني

العوامل المتعلقة بالزبون	العوامل المتعلقة بالبنك	العوامل المتعلقة بمنح الائتمان
الشخصية	أهداف البنك	الغرض من الائتمان
رأس المال	الإمكانيات المادية والبشرية	مدة الائتمان
القدرة على السداد	حصة البنك في السوق البنكي	مبلغ الائتمان
الضمانات	السيولة	مصدر السداد
الظروف المحيطة بالزبون	استراتيجية البنك	طريقة السداد
		نوع الائتمان المطلوب

المصدر: عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية (من وجهتي النظر المصرفية والقانونية)، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 557

II- إجراءات الفحص التحليلي للقوائم المالية:

يعتبر قرار منح الائتمان من أهم القرارات التي تقوم بها إدارة البنك، ولهذا فإن البنك يقوم بتقييم عوامل مختلفة قد تؤثر على هذا القرار، وتسمى هذه العملية بالتحليل الائتماني حيث تقوم إدارة الائتمان بجمع المعلومات والتقارير والحسابات المالية اللازمة والخاصة بالزبون، ثم تحولها إلى القسم المختص بتحليل الائتمان الذي يقوم بدراستها ووضع تقرير متكامل ودقيق عن الزبون.

1.أنواع القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية (البنوك)، فهي تظهر المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نقطة معينة من الزمن، وكذلك نتائج عملياتها خلال فترة زمنية سابقة، ومع ذلك فإن القيمة الحقيقية لهذه القوائم تكمن في أنها تتيح لمستخدمي هذه القوائم الوقوف على مستقبل المؤسسة فيما يتعلق بالعائد على الاستثمارات والتوزيعات، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية. وتتمثل هذه القوائم في:

- **جدول الميزانية العمومية:** هي قائمة توضح المركز المالي لمؤسسة ما في تاريخ محدد، كما أنها تبين أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق مالكيها. وعادة ما يتم إعدادها بشكل سنوي، الجدول التالي يوضح عناصر الميزانية العمومية[14].

❖ **جدول حساب النتيجة:** هي ملخص لإيرادات ونفقات المؤسسة خلال فترة مالية واحدة، وتسمى أيضا بقائمة الربح لأنها تبين ربح الفترة المالية من خلال مقابلة إيرادات الفترة المالية مع نفقات نفس الفترة[15].

❖ **جدول التدفقات النقدية:** هي عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بالمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية السابقة، حيث أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل[16].

2.الإجراءات التحليلية للقوائم المالية:

يتمثل الجانب الأهم في استخدام الإجراءات التحليلية في اختيار النوع الأكثر ملاءمة منها، ويوجد خمسة أنواع رئيسية من الإجراءات التحليلية للقوائم المالية هي:

1.2.مقارنة بيانات الزبون مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه: تتمثل أهم منافع المقارنة مع النشاط في أنها تساعد على تفهم أعمال الزبون وتقدم مؤشرا على احتمال وجود الفشل المالي، كما تعد نفس المعلومات مفيدة للمدقق عند تقرير القدرة النسبية لهيكل رأس المال لدى الزبون، وكذا قدرته على الاقتراض واحتمال الفشل المالي.

إلا أن ذلك لا يمنع من وجود نقائص في استخدام نسب النشاط في التدقيق المتمثل في الفرق بين طبيعة المعلومات المالية للزبون وتلك المعلومات للمؤسسات التي يتشكل منها إجماليات النشاط. ونظرا لأن بيانات النشاط تمثل متوسطات عامة فيمكن أن تكون المقارنات ليس لها معنى، بالإضافة إلى إتباع المؤسسات المختلفة طرقا محاسبية مختلفة مما يؤثر على إمكانية الاعتماد على البيانات[17].

2.2.مقارنة بيانات الزبون مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة: تتنوع صور الإجراءات التحليلية التي يتم فيها مقارنة بيانات الزبون مع ما يقابلها في فترة أو فترات سابقة أهمها ما يلي:

1.2.2.التحليل الأفقي: يسمى أيضا تحليل الاتجاه، وذلك لاهتمامه بتطور اتجاه عناصر القوائم المالية، فهو يقوم بدراسة تغيرات القوائم المالية على مدى عدة فترات. وفقا للقانون التالي[18]:

2.2.2.التحليل الرأسي: يسمى أيضا بالتحليل العمودي تتم المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية، وتزيد الاستفادة من هذا التحليل تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل عنصر بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية، كما يتصف هذا التحليل بالتحليل الساكن[19].

3.2.2.التحليل باستخدام النسب المالية: تهتم النسب المالية بتحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المالية التاريخية إلى كم أقل من المعلومات تكون أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار. وتصنف النسب المالية وفقا للأنشطة أو المهمة المراد تقييمها إلى ما يلي[20]:

- **نسب السيولة:** تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على السداد في الأجل القصير.
- **نسب النشاط:** تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على إدارة أصولها.
- **نسب الربحية:** تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح.
- **نسب المديونية:** توضح هذه المجموعة من النسب مدى استخدام الالتزامات الخارجية في تمويل استثمارات المشروع.

3.2.مقارنة بيانات الزبون مع النتائج المتوقعة: تقوم معظم المؤسسات بإعداد موازنات بنتائج التشغيل المالية التي تمثل بعضها توقعات الزبون عن الفترة المحاسبية، وقد يشير إجراء فحص معظم الجوانب الهامة التي يوجد بها فروق بين الموازنة والنتائج الفعلية إلى احتمال وقوع انحرافات، وأيضا إذا لم توجد فروق فيمكن أن يشير ذلك إلى عدم وجود احتمال بوقوع انحرافات[21].

4.2.مقارنة بيانات الزبون مع توقعات المدقق: يمكن مقارنة بيانات الزبون مع توقعات المدقق عندما يقوم المدقق بعمليات حسابية للتوصل إلى قيم متوقعة لأرصدة القوائم المالية، وتمثل هذه التوقعات القيمة التي يجب أن تكون عليها أرصدة الحسابات من خلال علاقة كل رصيد مع الأرصدة الأخرى في الميزانية أو قائمة الدخل أو من خلال تصور قيمة الرصيد بناء على بعض الاتجاهات التاريخية[22].

5.2.مقارنة بيانات الزبون مع النتائج المتوقعة باستخدام بيانات غير مالية: لا تقتصر مقارنة البيانات الفعلية للسنة محل التدقيق بالنتائج المتوقعة المحسوبة على أساس بيانات مالية فقط، وإنما يمكن استخدام بيانات غير مالية في عملية المقارنة حيث يتمثل الأمر الأساسي في استخدامه في مدى دقة هذه البيانات[23].

III. الدراسة الميدانية:

تعرضنا في هذا العنصر إلى العناصر التالية:

1. المنهج العلمي المستخدم في الدراسة الميدانية

نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى معرفة دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، بالتطبيق على مجموعة من البنوك العاملة بولاية المسيلة، لهذا اتبعنا المنهج الوصفي، التحليلي لإبراز أهم متغيرات الائتمان البنكي وكذا الآليات المرتبطة به.

كما استخدمنا المنهج الاستقرائي من خلال تطبيق الدراسة النظرية على البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية المسيلة، بالإضافة إلى ذلك استخدمنا مصدرين أساسيين هما:

- **المصادر الثانوية:** لمعالجة الإطار النظري للبحث والمتمثلة أساسا في الكتب والدوريات والمقالات، وأيضا الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.
- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، حيث لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض ووزعت على الموظفين العاملين بمصلحة القروض في البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة، وقمنا بجمع وتفريغ وتحليل الاستبيان باستخدام برنامج spss الإحصائي الإصدار رقم 22.

2. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كل الموظفين العاملين بمصلحة القروض في البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية المسيلة، وقد اخترنا عينة عشوائية لـ 06 وكالات بنكية مختلفة، والجدول رقم: (02) يوضح توزيع عينة الدراسة مع عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة ونسبتها المئوية.

الجدول رقم (02): عينة الدراسة وعدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة

الرقم	اسم البنك		المسترجعة	الموزعة	الضائعة
01	البنك الوطني الجزائري	العدد	06	06	00
		النسبة %	15	15	00
02	القرض الشعبي الجزائري	العدد	04	05	01
		النسبة %	10	12.5	2.5
03	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	العدد	08	08	0
		النسبة %	20	20	0
04	بنك التنمية المحلية	العدد	04	05	01
		النسبة %	10	12.5	2.5
05	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	العدد	07	08	01
		النسبة %	17.5	20	2.5
06	بنك الجزائر الخارجي	العدد	07	08	01
		النسبة %	17.5	20	2.5
المجموع		العدد	36	40	04
		النسبة %	90	100	10

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم: (02) أنه تم توزيع 40 استمارة على الموظفين في 06 وكالات بنكية، وتم استرجاع 36 استمارة بنسبة 90 %، وبلغ عدد الاستمارات الضائعة 04 استمارات بنسبة 10 %.

3. أداة الدراسة الميدانية

نظرا لطبيعة الموضوع والمنهج المتبع في الدراسة وجدنا أن أنسب طريقة لجمع البيانات اللازمة للإجابة على التساؤلات وتحقيق أهدافها هي الاستبيان الذي اشتمل على المحاور التالية:

المحور الأول: شمل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة المتمثلة في: الجنس، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص، التدريب.

المحور الثاني: اشتمل على 13 سؤال تتعلق بإجابات أفراد العينة حول استخدام البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة للقوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان.

المحور الثالث: اشتمل على 11 سؤال تتعلق بإجابات أفراد العينة حول تأثير القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

1.3.تصميم الاستبيان: اعتمدنا في إعداد الاستمارة على الشكل المغلق الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل سؤال. كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس الاستمارة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: محفوظ جودة: التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 23

ولتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في محاور الدراسة تم حساب المدى الذي يساوي: $5 - 1 = 4$. ثم يتم تحديد طول الفئة عن طريق قسمة:

وعليه فإن فئات المقياس تكون على النحو التالي:

- **فئة لا أوافق بشدة:** تتراوح درجتها بين 1- 1.80 وتدل على درجة ضعيف جدا.
- **فئة لا أوافق:** تتراوح درجتها بين 1.81- 2.60 وتدل على درجة ضعيف.
- **فئة محايد:** تتراوح درجتها بين 2.61- 3.40 وتدل على درجة متوسطة.
- **فئة أوافق:** تتراوح درجتها بين 3.41- 4.20 وتدل على درجة مرتفعة.
- **فئة أوافق بشدة:** تتراوح درجتها بين 4.21- 5 وتدل على درجة مرتفعة جدا.

2.3.ثبات وصدق أداة الدراسة:

1.2.3.الصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين): قمنا بتصميم أداة الدراسة من خلال الدراسات السابقة[24]، كما تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين، تألفت من 03 أعضاء من الهيئة التدريسية لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، من ذوي الاختصاص في مجالات: المحاسبة، الإحصاء، العلوم المالية والمصرفية[24].

2.2.3.ثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى هو الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة[25]. وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة باستخدام معامل ألفا كارونباخ، وهذا ما يظهره الجدول رقم: (04) الموالي:

الجدول رقم (04): معامل ألفا كارونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الرقم	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كارونباخ	الصدق*
2	استخدام البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان.	13	0.566	0.75
3	تأثير القوائم المالية على صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.	11	0.773	0.87
مجموع المحاور		24	0.812	0.90

*: الصدق = الجذر التربيعي لمعامل ألفا كارونباخ

المصدر: مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22

نلاحظ الجدول رقم: (04) أن معامل ألفا كارونباخ لمحوري الاستبيان تتراوح بين 0.566، 0.773 وهي معاملات مقبولة، كما أن معامل ألفا كارونباخ لمحوري الاستبيان معا بلغ 0.812، وهذا يدل على أن قيمة الثبات جيدة ومقبولة. أما بالنسبة لمقياس الصدق الذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل ألفا كارونباخ تراوحت قيمته لمحوري الاستبيان بين 0.75، 0.87، في حين مقياس الصدق لمحوري الاستبيان معا بلغ 0.90 وهي قيمة عالية، وهذا ما يدل على ثبات وصلاحية الاستبيان للتحليل وتفسير النتائج.

4. تحليل النتائج واختبار الفرضيات

سنحاول في هذا العنصر التعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة حول الأسئلة والمحاور المكونة للاستمارة وتحليلها وربط هذه النتائج مع تساؤلات الدراسة وأهدافها، باستخدام الأساليب الإحصائية (انسب، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار t).

قبل تحليل محاور الدراسة قمنا باختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وذلك باستخدام اختبار كولمجوروف–سميرنوف Kolmogorov–Smirnov وكانت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول رقم: (05).

الجدول رقم (05): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (K-S)

الرقم	المحور	عدد العبارات	(K-S)	مستوى الدلالة sig
2	استخدام البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة للقوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان	13	0.790	0.561
3	تأثير القوائم المالية على صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة	11	0.690	0.727

المصدر: مخرجات spss إصدار رقم: 22

نلاحظ من الجدول رقم: (05) أنه باستخدام اختبار كولمجوروف-سميرنوف تبين أن القيمة الاحتمالية (**sig**) كانت أكبر من مستوى الدلالة (α=1%) للمحورين على التوالي 0.561 و0.727، مما يدل على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي وهذا يؤدي إلى حساب المتوسط الحسابي واختبار الفرضيات باستخدام الاختبارات المعلمية (اختبار t).

1.4.تحليل المحور الأول المتمثلة في البيانات العامة لعينة الدراسة:

1.1.4.الجنس:

الجدول رقم (06): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	24	12	36
النسبة %	66.67	33.33	100

المصدر: مخرجات spss لإصدار رقم: 22

نلاحظ من الجدول رقم: (06) أن عدد الذكور بلغ 24 فرد بنسبة 66.67 %، في حين بلغ عدد الإناث 12 مفردة بنسبة 33.33 %، أي أن فئة الذكور هي الغالبة في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة. وتفسير ذلك يرجع إلى طبيعة العمل في البنوك ونقص الفرص المتاحة أمام الإناث لشغل مناصب في البنوك.

2.1.4.المستوى العلمي:

الجدول رقم (07): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	ثانوي	جامعي	دبلوم مهني	المجموع
التكرار	05	23	08	36
النسبة %	13.89	63.89	22.22	100

المصدر: مخرجات spss لإصدار رقم: 22

نلاحظ من الجدول رقم: (07) أن الأغلبية الساحقة من أفراد العينة من حملة الشهادات الجامعية بنسبة 63.89 %، في حين بلغت نسبة من هم دون المستوى الجامعي 05 أفراد بنسبة 13.89 %، أما

أفراد العينة الذين يحملون دبلوم مهني فقد بلغت 08 أفراد بنسبة 22.22 %. هذا ما يظهر أنه بالبنوك محل الدراسة تتوفر على إطارات جامعية.

3.1.4.الخبرة:

الجدول رقم (08): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

عدد السنوات	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنة	من 10-20 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
التكرار	10	12	08	06	36
النسبة %	27.78	33.33	22.22	16.67	100

المصدر: مخرجات spss لإصدار رقم: 22

نلاحظ من الجدول رقم: (08) أن نسبة 33.33 % ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم من 05 إلى 10 سنوات، تليها 27.78 % عدد سنوات خبرتهم أقل من 05 سنوات، ثم تليها 22.22 % ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم من 10 إلى 20 سنة، في حين 16.67 % ممن تزيد عدد سنوات خبرتهم عن 20 سنة. وهذا ما يدل على أن البنوك محل الدراسة تتوفر لديها الخبرة.

4.1.4.التخصص:

الجدول رقم (09): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	اقتصاد	محاسبة	مالية	أخرى	المجموع
التكرار	09	06	09	12	36
النسبة %	25	16.67	25	33.33	100

المصدر: مخرجات spss لإصدار رقم: 22

نلاحظ من الجدول رقم: (09) أن التخصصات الأخرى بلغت نسبتها 33.33 %، وبلغت نسبة تخصص الاقتصاد والمالية 25 %، أما تخصص المحاسبة فقد بلغت نسبته 16.67 %.

5.1.4.التدريب:

الجدول رقم (10): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تلقي التدريب

الإجابة	نعم	لا	المجموع
التكرار	18	18	36
النسبة %	50	50	100

المصدر: مخرجات spss لإصدار رقم: 22

نلاحظ من الجدول رقم: (10) أن هناك تساوي في إجابات أفراد عينة الدراسة عن تلقي التدريب، وهذا ما يبين أن هناك دورات تدريبية ولكنها غير كافية إذ لا تمس أغلب أفراد العينة محل الدراسة.

6.1.4.اختبار الفرضيات:

نهدف في هذا الجزء إلى تبيان دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة، ومن أجل تحقيق أهدافها وللإجابة على الإشكالية الأساسية فقد تم صياغة فرضيتين هما:

- ❖ استخدام البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان.
- ❖ تأثير القوائم المالية على صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

تقوم هاتين الفرضيتين في الأساس على مقارنة النتائج بمتوسطها الحسابي، ونظرا لكون عبارات الدراسة قد تم قياسها بمقياس ليكرت الخماسي فإن المتوسط الحسابي هو (μ=03)، وبالتالي فقد تم صياغة الفرض كما يلي:

$$H_0 : \mu \geq 03$$

$$H_1 : \mu < 03$$

2.4.نتائج تحليل عبارات المحور الثاني: الجدول رقم: (11) يوضح نتائج تحليل عبارات المحور الثاني لأداة الدراسة باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار t من جهة واحدة.

الجدول رقم (11): نتائج تحليل عبارات المحور الثاني المتعلق باستخدام البنوك التجارية محل الدراسة للقوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان.

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار t	القيمة sig	الدرجة	الترتيب
1	تفرض القوانين الداخلية للبنك على استخدام القوائم المالية لاتخاذ قرارات منح الائتمان.	4.0556	0.8600	28.293	0.000	مرتفعة	06
2	يتم استخدام النسب المالية في البنك عند منح الائتمان.	4.2500	0.7699	33.118	0.000	مرتفعة جدا	03
3	لدى البنك نظام معلومات يلبي احتياجاته.	4.1944	0.9202	27.118	0.000	مرتفعة	04
4	يبرمج البنك دورات تدريبية للموظفين لتحسين أدائهم.	3.9167	0.9373	25.071	0.000	مرتفة	08
5	تعطي إدارة البنك الاهتمام الأكبر لتحليل القوائم المالية.	4.0000	0.9258	25.923	0.000	مرتفة	07
6	يستخدم البنك قائمة الميزانية المالية لتحديد وضعية المؤسسة.	4.3333	0.8618	30.166	0.000	مرتفعة جدا	01
7	يستخدم البنك قائمة حساب النتائج لتحديد الأرباح.	4.1389	0.9607	25.848	0.000	مرتفعة	05
8	يستخدم البنك قائمة التدفقات النقدية لتحديد رصيد البنك.	3.6111	1.0495	20.643	0.000	مرتفعة	09
9	يستخدم البنك التحليل الأفقي في اتخاذ قرارات منح الائتمان.	3.5278	0.6540	32.363	0.000	مرتفعة	10
10	يستخدم البنك التحليل العمودي في اتخاذ قرارات منح الائتمان.	3.4167	0.7319	28.008	0.000	مرتفعة	11
11	يستخدم التدقيق في القوائم المالية عند اتخاذ	3.4167	1.0790	18.999	0.000	مرتفعة	12

	قرارات منح الائتمان.						
12	يجد الموظف صعوبة في تحليل القوائم المالية.	3.2500	0.9964	19.570	0.000	متوسطة	13
13	سوء استخدام القوائم المالية يؤدي إلى ارتفاع الديون المتعثرة.	4.3056	0.9507	27.171	0.000	مرتفعة جدا	02
مجموع المحور		3.8782	0.36424	63.884	0.000	مرتفعة	

المصدر: من مخرجات برنامج spss إصدار رقم: 22

نلاحظ من الجدول رقم: (11) أن درجة الموافقة على عبارات المحور الأول تتراوح بين 3.2500 و4.3333 وجميعها تقريبا تنتمي إلى مجال أتفق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع عبارات هذا المحور، ماعدا العبارات رقم 02 و06و13 فهي تنتمي إلى مجال أتفق بشدة، وهذا ما يؤيد أن أغلب المستجوبين يوافقون على جميع عبارات هذا المحور ، وهذا ما يؤكده أن متوسط كل عبارة أكبر من 03 ، أما بالنسبة للمتوسط العام للمحور فقد بلغ 3.8782.

أما بالنسبة لاختبار t لجميع عبارات المحور الثاني تتراوح بين 18.999 و33.118، وهي جميعها دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01، حيث أن القيمة الاحتمالية sig لجميع العبارات أقل من 0.01. كما أن اختبار t للمحور الثاني بلغ 63.884 وهو دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، أي أن البنوك التجارية الجزائرية تستخدم القوائم المالية عند صنع قرارات منح الائتمان بدرجة مرتفعة.

3.4.نتائج تحليل عبارات المحور الثالث: الجدول رقم: (12) يوضح نتائج تحليل عبارات المحور الثالث لأداة الدراسة

الجدول رقم (12): نتائج تحليل عبارات المحور الثالث المتعلق بتأثير القوائم المالية على صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية محل الدراسة.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار t	القيمة sig	الدرجة	الترتيب
14	يعتمد اتخاذ قرارات منح الائتمان على نسب السيولة.	4.1389	0.7232	34.338	0.000	مرتفعة	02
15	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب النشاط.	3.8056	1.0642	21.456	0.000	مرتفعة	10
16	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب الربحية.	3.7778	0.8979	25.242	0.000	مرتفعة	11
17	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب المديونية.	3.9167	1.0790	21.779	0.000	مرتفعة	07
18	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب الهيكل المالي.	3.8056	0.8558	26.678	0.000	مرتفعة	09
19	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على مقارنة المؤشرات المالية لنشاط الزبون.	3.8333	0.9710	23.687	0.000	مرتفعة	08

20	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على الضمانات العينية المقدمة.	4.3333	1.0690	24.321	0.000	مرتفعة جدا	01
21	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على تقييم الضمانات العينية حسب الأصول للتأكد من مدى مناسبتها.	4.0000	0.8618	27.846	0.000	مرتفعة	03
22	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على توافر رأس المال الكافي لإدارة نشاط الزبون.	3.9444	0.8926	26.513	0.000	مرتفعة	06
23	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على شفافية ومصداقية البيانات المالية.	4.0000	1.0419	23.033	0.000	مرتفعة	04
24	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على وجود توازن بين مكونات الهيكل التمويلي لنشاط الزبون.	3.9722	0.9098	26.196	0.000	مرتفعة	05
مجموع المحور		3.9571	0.52493	45.229	0.000	مرتفعة	

المصدر: من مخرجات برنامج spss إصدار رقم: 22

نلاحظ من الجدول رقم: (12) أن درجة الموافقة على عبارات المحور الثالث تتراوح بين 3.7778 و4.3333، وجميعها تنتمي إلى مجال أتفق أي أن المستجوبين يوافقون على جميع عبارات هذا المحور، ما عدا العبارة رقم 20 فهي تنتمي إلى مجال أتفق بشدة. وهذا ما يؤكده المتوسط العام للمحور الذي بلغ 3.9571.

أما بالنسبة لاختبار t لجميع عبارات المحور الثالث تتراوح بين 21.456 و27.846، وجميع عبارات هذا المحور دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01، حيث أن القيمة الاحتمالية sig لجميع العبارات أقل من 0.01. كما أن اختبار t للمحور الثالث بلغ 45.229 وهو دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية، أي أن استخدام القوائم المالية له تأثير على صنع قرارات منح الائتمان في البنوك الجزائرية محل الدراسة.

الخاتمة:

الائتمان هو من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، والذي تقدمه إلى الأفراد كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين (مؤسسات) لتمويل مشاريعهم الاقتصادية بعدما عجزوا عن التمويل الذاتي. كما تعتبر هذه الوظيفة من أخطر الوظائف التي يمارسها البنك، وذلك لأن الأموال التي يمنحها ليست ملكا له بل هي أموال أطراف أخرى أودعتها على سبيل الحصول من ورائها على الفوائد.

على هذا الأساس فإنه من الضروري الاستعانة بأهم أدوات التحليل من أجل صنع القرار الائتماني السليم، حيث يهتم المحلل الائتماني بدراسة البيانات التاريخية للزبون ووضعيته المالية.

من هنا جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية

النتائج: من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها لتحقيق أهداف الدراسة وما تضمنته من تحليل واستقراء، وما أسفرت عنه اختبار الفرضيات يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ❖ تعتمد البنوك التجارية الجزائرية على تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان؛
- ❖ للقوائم المالية تأثير على صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية؛
- ❖ يؤدي سوء استخدام القوائم المالية إلى صعوبة اتخاذ القرار الائتماني، ازدياد المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ارتفاع الديون المتعثرة، زيادة الاعتماد على الضمانات؛
- ❖ تدفع القوانين الداخلية للبنك إلى الاعتماد على تحليل القوائم المالية أساسا لاتخاذ قرارات منح الائتمان.

الإقتراحات: من خلال النتائج السابقة قمنا باقتراح مجموعة من التوصيات أهمها:

- ❖ ضرورة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان على إجراء التحليل المالي؛
- ❖ الاهتمام بتعيين موظفين أكفاء وذوي الخبرة؛
- ❖ ضرورة أن تكون المعلومات المالية التي تطلبها البنوك من الزبائن مدققة ماليا.

قائمة المراجع:

[1]– رائد نافذ خضر: مدى استخدام البنوك الأردنية للقوائم المالية المدققة في قرار منح التسهيلات الائتمانية التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2004

[2]– رامي هاشم الشنباري: التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة العالم الأمريكية، قسم التخطيط المالي، فلسطين، 2006

[3]– عمار أكرم عمر الطويل: مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، قسم المحاسبة، غزة، فلسطين، 2008

[4]–Daniela Feschijan: Analysis of The Crédit Worthiness of Bank Loan Applicants, Economics and Organization, Vol 5, No 3, 2008

[5]– ياسر عبد الحميد حسين الزهر: دور التحليل المالي في صنع القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية، صنعاء، العراق، 2009

[6]– تانيا عبد القادر عبد الرحمان: دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي (دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 26، 2012

[7]-Y. A. Babalola, F. R. Abiola: Financial Ratio Analysis of Firms: A Tool for Decision Making, International Journal of Management Sciences, Vol 1, No 4, 2013

[8]- عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية (من وجهتي النظر المصرفية والقانونية)، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 90

[9]- فليح حسن خلف: النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، أربد، مصر، 2006، ص 263

[10]- هشام جبر: إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 220

[11]- عصام عبد الهادي أبو النصر: دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي (دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والأوروبية)، 2010، ص ص6-7 ، أنظر إلى الموقع التالي: http://iefpedia.com

[12]- علي سعد محمد داود: البنوك ومحافظ الاستثمار (مدخل دعم اتخاذ القرار)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر 2012، ص 32

[13]- عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي: المرجع سبق ذكره، ص ص 552-554

[14]- عهود عبد الحفيظ علي الحضاونة: مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص42

[15]- فايز سليم حداد: الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 32

[16]- المرجع نفسه، ص 40

[17]- منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته: دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة (مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص ص 200-201

[18]- عليان الشريف، وآخرون: الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 172

[19]- مفلح محمد عقل: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 305

[20]- ناصر دادي عدون: دراسة الحالات في المؤسسة ومالية المؤسسة، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص ص 79-84

[21]- أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 578

[22]- ألفين أرينز، جيمس لوبك: المراجعة (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد محمد عبد القادر الديسطى، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 261

[23]- أمين السيد أحمد لطفي: المرجع سبق ذكره، ص 579

[24]- الدكتور: بلعجوز حسين، الدكتورة: خرخاش سامية، الدكتورة: لعراف فائزة

[25]- بوبعاية حسان، يعقوبي محمد: مساهمة نظم المعلومات الاستراتيجية في ترشيد قرارات البنوك التجارية الجزائرية بالتطبيق على عينة من الوكالات البنكية بالمسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، جامعة المسيلة، 2014

الملاحق

الاستبيان:

تحية طيبة وبعد...

إلى السادة: مسؤولو وموظفو الائتمان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تسعى الباحثة من هذا الاستبيان للتعرف على "دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان (دراسة لعينة مجموعة البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية المسيلة)".

يمثل هذا الاستبيان مقياسا يُعتمد لأغراض البحث العلمي، وأن مساهمتكم في إبداء الرأي الدقيق عن الأسئلة الموجودة في هذا الاستبيان باعتباركم من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال الائتمان. وهذا ما سينعكس على دقة النتائج لاستخدامها في ترشيد قرارات منح الائتمان.

ملاحظة: إن إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة واستخدامها إلا للأغراض العلمية للبحث.

أتقدم لكم بالشكر على حسن تعاونكم

المحور الأول: معلومات عامة

أجب عن الأسئلة التالية بضع علامة

1- الجنس: ذكر أنثى

2- المستوى العلمي: ثانوي جامعي دبلوم مهني

3- الخبرة: أقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 سنوات من 10 إلى 20 سنة 20 سنة فما فوق

4- التخصص: اقتصاد محاسبة مالية أخرى

5- هل تلقيت دورات تدريبية في مجال الائتمان؟ نعم لا

المحور الثاني: مدى استخدام البنوك الجزائرية محل الدراسة للقوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
01	تفرض القوانين الداخلية للبنك على استخدام القوائم المالية لاتخاذ قرارات منح الائتمان					
02	يتم استخدام النسب المالية في البنك لغرض منح الائتمان					
03	لدى البنك نظام معلومات يلبي احتياجاته					
04	يبرمج البنك دورات تدريبية للموظفين لتحسين أدائهم					
05	تعطي إدارة البنك الاهتمام الأكبر لتحليل القوائم المالية					
06	يستخدم البنك الميزانية المالية لتحديد وضعية المؤسسة					
07	يستخدم البنك جدول حساب النتيجة لتحديد الأرباح					
08	يستخدم البنك جدول التدفقات النقدية لتحديد رصيد البنك					
09	يستخدم البنك التحليل الأفقي في اتخاذ قرارات منح الائتمان					
10	يستخدم البنك التحليل العمودي في اتخاذ قرارات منح الائتمان					
11	يستخدم التدقيق في القوائم المالية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان					
12	يجد الموظف صعوبة في تحليل القوائم المالية					
13	سوء استخدام القوائم المالية يؤدي إلى ارتفاع الديون المتعثرة					

المحور الثالث: مدى تأثير القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك الجزائرية محل الدراسة

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
14	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب السيولة					
15	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب النشاط					
16	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب الربحية					
17	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب المديونية					
18	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على نسب الهيكل المالي					
19	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على مقارنة المؤشرات المالية لنشاط الزبون					
20	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على الضمانات العينية المقدمة					
21	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على تقييم الضمانات العينية حسب الأصول للتأكد من مدى مناسبتها					
22	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على توافر رأس المال الكافي لإدارة نشاط الزبون					
23	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على شفافية ومصداقية البيانات المالية					
2	يعتمد اتخاذ قرار منح الائتمان على وجود توازن بين مكونات الهيكل					